

# قضايا الإصلاح الاقتصادي

٢٥ عاماً من تعزيز الديمقراطية عبر الإصلاح الاقتصادي

٢٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧

## تعزيز التنمية والحد من الفقر في نيكاراغوا: اتباع نهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص

بقلم د. إروين كروجر

الرئيس السابق للمجلس الأعلى للمؤسسات الخاصة

المقال في كلمات:

- الحكومة والقطاع الخاص في نيكاراغوا لديهما أهداف مشتركة لمعالجة قضايا الفقر وتعزيز التنمية.
- يتمحور النهج الذي تتبعه نيكاراغوا لإرساء الشراكة بين القطاعين العام والخاص حول أجندة الأعمال الوطنية.
- تضم أجندة الأعمال الوطنية اقتراحاتٍ عملية، تمثل الاحتياجات الفعلية للقاعدة العريضة من مجتمع الأعمال.
- الحوار الثابت والمستمر والمتابعة والتقييم، أمورٌ ضرورية للحفاظ على استمرارية بقاء تشاركية قوية بين القطاعين العام والخاص.

للتعليق على هذا المقال تفضل بزيارة مدونة مركز المشروعات الدولية الخاصة للتنمية عبر الرابط: [www.cipe.org/blog](http://www.cipe.org/blog)



Center for International Private Enterprise

an affiliate of the U.S. Chamber of Commerce

Fifteenth Street NW • Suite 700 • Washington, DC 20005 • USA 1155

web: [www.cipe.org](http://www.cipe.org) • e-mail: [cipe@cipe.org](mailto:cipe@cipe.org) • 9200-ph: (202) 721

## مقدمة

نيكاراجوا، وتولّى قيادة الحوار المتعلق بالقطاع الخاص مع الدول الأخرى، ما يجعله متميزاً وملائماً - بشكل فريد من نوعه - لإعداد أجندة أعمال وطنية.

## تطوير وإطلاق أجندة أعمال وطنية

أصبحت الحاجة إلى أجندة أعمال وطنية أكثر وضوحاً مع انتخاب الإدارة الحالية في 2006. بعد وقت قصير من الانتخابات، اقترب المجلس الأعلى للمؤسسات الخاصة من القيادة الحكومية - بما في ذلك الرئيس، ونائبه، ومساعدوه المقربون - وقام بعرض رؤية القطاع الخاص، وكانت هذه فرصة لتنظيم وتطوير القطاع الخاص باعتباره مكوناً رئيسياً للاقتصاد. فالقطاع الخاص يستحوذ على غالبية العمالة في نيكاراغوا، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا يعني أن لديه مصلحة كبيرة لدفع عملية التنمية في الدولة، تمامًا مثلما للحكومة مصلحة في رؤية القطاع الخاص يؤدي أداء جيداً.

تم التسليم منذ البداية بأن أي خطة للتنمية من شأنها أن تضع في اعتبارها أن اقتصاد نيكاراغوا يعتمد على صناعة تصديرية نشطة، ومن ثم فإن أي أجندة سوف تحتاج إلى اتباع استراتيجية للتنمية تقودها عملية التصدير. اتبع المجلس نهجاً براجماتياً، فقام بتحديد الشركاء في قطاعات الاقتصاد الأساسية التي من شأنها توفير الإطار الداعم لجميع الأنشطة الاقتصادية الأخرى، مثل البنية التحتية، والطاقة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والتعليم، ومن خلال عمله مع مختلف القطاعات الاقتصادية، حدد المجلس أهدافاً معينة، وبدأ في وضع استراتيجية لإشراك الحكومة في تنميتها.

استجابت الحكومة بطرح مجموعة الأهداف الوطنية الخاصة بها، ومعظمها يتعلق بالتخفيف من وطأ الفقر. فقد أدركت الحكومة الجديدة أنه لا يمكنها معالجة المشكلة المهمة المتعلقة بالفقر بمفردها، وطلبت الدعم والمساعدة من مجتمع الأعمال، من أجل تحقيق هذه الأهداف.

حتى وقت قريب، كان يُنظر إلى قيادات القطاع الخاص في نيكاراغوا على أنهم أقل قدرة على مسايرة احتياجات مجتمع الأعمال والمجتمع بشكل عام، وأنهم على درجة عالية من التأثر بأجندات أعمال الأفراد. فقادة مجتمع الأعمال نادراً ما كانوا سبّاقين إلى التأثير في الساحة السياسية، بل كانوا - على العكس من ذلك - مناصعين لسياسات الحكومة، أو يتعاملون معها كمسلمات، ومنذ عدة سنوات بات واضحاً الاحتياج الملح إلى القيام بعملية تحول داخل القطاع الخاص في نيكاراغوا، بما يجعله مشاركاً بشكل فاعل في السياسات العامة، وناجحاً في إيجاد مناخ ودي في بيئة قطاع الأعمال، يعود بالفائدة على كافة مستويات المجتمع. ولكي يحدث هذا، يتوجب على القطاع الخاص تحديد أولويات التنمية بالنسبة له، وبناء توافق في الآراء، وتطوير مقترحات تشريعية تتواءم ومصالحه. وفي هذا السياق، كانت أجندة الأعمال الوطنية (NBA) برنامجاً ملائماً لتحقيق ذلك. (في نيكاراغوا، يطلق على أجندة الأعمال الوطنية (NBA) اسم: «محوور التنمية» Ejes de Desarrollo).

تمثل أجندة الأعمال الوطنية أداة حيوية بالنسبة لمجتمع الأعمال، لتشجيع عملية الاستثمار، وحفز نشاط قطاع الأعمال والنمو الاقتصادي. وتقوم أجندات الأعمال الوطنية بتحديد القوانين والأنظمة التي تعوق نشاط قطاع الأعمال، كما أنها تقترح توصيات وإصلاحات واقعية من أجل إزالة تلك العوائق وتحسين مناخ الأعمال. ومن شأن إعداد أجندة أعمال وطنية حشد مجتمع الأعمال للتأثير في السياسات العامة من خلال وضع الأولويات، وإبلاغها لصناع القرار.

في عام 2006، أخذ المجلس الأعلى للمؤسسات الخاصة (COSEP) زمام المبادرة للبدء في عملية إعداد أجندة أعمال وطنية، تهدف في نهاية المطافها إلى توحيد القطاعين العام والخاص في نيكاراغوا من أجل العمل على تحقيق الإصلاح والتنمية في البلاد. وهذا المجلس هو المنظمة الأم التي تضم 11 غرفة تمثل مختلف قطاعات مجتمع الأعمال في نيكاراغوا، مثل غرفة التجارة، وغرفة الصناعة، وغرفة السياحة، وتشمل المجالات الأساسية لأنشطته تمثيل القطاع الخاص لدى حكومة

المستويات من الحكومة والقطاع الخاص - بعقد أكثر من ستين جلسة خاصة، واتفق على أن تُصدر تلك المجموعات بيانًا عمليًا في أكتوبر 2007 عن مدى التقدم الذي أحرزته، والاتفاقات التي تم التوصل إليها في كل قطاع.

## جني الثمار

هذا النهج يذهب إلى ما هو أبعد من مجرد الاحتفال بحدث كبير، أو مناسبة لالتقاط الصور، فهو يقوم بوضع وتطوير أجندة الأعمال الوطنية من أجل الحصول على نتائج ملموسة على المدى القصير، والتي من شأنها أن تؤدي إلى تنمية طويلة الأجل. فالالاتصال الوثيق والمنظم بين الحكومة وقادة القطاع الخاص في إطار اللجان، يسمح بتحديد المشاكل الناشئة ومعالجتها في الوقت المناسب، ووجود أهداف ذات أجل أقصر، وأطر زمنية محددة، يجعل من السهل أن نرى نتائج قابلة للقياس في الاقتصاد.

وتمشيًا مع المناقشات اليومية في البرلمان، تم وضع برنامج المجلس لحشد التأييد، ويقوم المجلس بالعمل مع مكتب للمحاماة والاستشارات القانونية، والاقتصاديين، وقادة القطاع الخاص، من أجل تحليل المناقشات التشريعية حال حدوثها، حيث يساعد هؤلاء الخبراء في تقديم رؤية طويلة المدى وتحليل قصير الأجل إلى مجموعات العمل، وإحراز تقدم في مشروع أجندة الأعمال الوطنية، يصبح التقييم للعملية التشريعية، بالتزامن مع عمل المجلس، أمرًا ضروريًا.

وعلى وجه التحديد، فقد أسفرت تلك الجهود عن توافق في الآراء بشأن قانون المياه، وهو تشريع ينظم استخدام المياه الذي يؤثر على المستهلكين، والمنتجين الزراعيين، والصناعات التحويلية، وغيرهم، والقضايا القادمة سوف تشمل القانون الحاسم الخاص بالملكية الساحلية، وهو حاليًا قيد المراجعة من قبل البرلمان، وهو القانون الذي سوف يكون له تأثير حاسم على تنمية قطاع السياحة، القطاع الواعد والأسرع نموًا بين قطاعات الاقتصاد.

وبشكل سريع، أدرك الجميع أن الأهداف الوطنية لكل من القطاعين العام والخاص لا تختلف كثيرًا عن بعضها البعض: فمن خلال زيادة الاستثمار، يمكن لقطاع الأعمال أن يخلق فرصًا للعمل، وبالتالي يساعد في القضاء على الفقر بطريقة مستدامة، وقد مثلت أجندة الأعمال الوطنية الأداة المثالية لتحقيق التكامل بين نهج كل من القطاعين العام والخاص تجاه تلك الأهداف.

قام المجلس بعرض فكرة أجندة الأعمال الوطنية على الحكومة، التي وافقت على أن تعمل على تطوير الأجندة في إطار من الديمقراطية، والسوق الحرة، والمشروعات الحرة. الشيء الأكثر إثارة للدهشة أن الحكومة جاءت إلى السلطة وهي غير متحمسة بشكل كبير - في بادئ الأمر - لفكرة العمل مع القطاع الخاص، وإذا وضعنا في الاعتبار - بشكل خاص - تاريخ نيكاراغوا وحركة ساندينيسستا الثورية، نجد أن عمل الحكومة علنًا مع القطاع الخاص من أجل دفع الاقتصاد نحو اقتصاد السوق الحرة يمثل إنجازًا في حد ذاته.

وللحفاظ على استمرارية التعاون مع أعلى المستويات الحكومية، قام المجلس الأعلى للمؤسسات الخاصة بترتيب اجتماعات منتظمة مع قادة الحكومة والقطاع الخاص، لضمان استمرارية عمل الجميع وفقًا لنفس مجموعة الأهداف المنصوص عليها في الاتفاقات المبرمة بينهم.

وجتمع الآن بشكل منتظم مجموعات العمل التي تضم قادة القطاعين العام والخاص من أجل إيجاد السبل الكفيلة بوضع حلول للمشاكل التي يواجهها كل من القطاعات المختلفة، ويعمل كل فريق عمل بمعزل عن الآخرين، وينظم نفسه بنفسه، فلا توجد سلطة تنسيقية تخبر مجموعات العمل متى تلتقي، وماذا تفعل. وهذه المجموعات تعمل بشكل فعال، لأن أعضائها يدركون أن ما يقومون به هو مهمتهم هم - وليست مهمة غيرهم - للعمل على حل مشاكل القطاع المحدد الذي يعملون فيه، وجعله مجالًا للتنمية. والفكرة هي أنه إذا كانت أجندة الأعمال الوطنية قادرة على تناول ومعالجة المشاكل داخل القطاعات المختلفة، فإن هذا سوف يؤدي في نهاية المطاف إلى نمو الاقتصاد ككل.

وحتى الآن، قامت المجموعات - التي تم تشكيلها على أعلى

## تأسيس الحوار بين القطاعين العام والخاص

العمل - على رأس القائمة - الأفكار التي كانت تتولد. داخل إطار التطبيق العملي. وعمل كل من المستويين - السياسي والتقني - معًا. من أجل التوصل إلى حلول ناجحة.

حتى مع وجود تعاون كامل من قِبَل هذين المستويين. فقد تظل السياسات غير ناجحة في معالجة المشاكل. وقد أدرك المجلس الأعلى للمؤسسات الخاصة على الفور أنه من أجل ضمان النجاح. فإن عملية وضع السياسات وتنفيذها من الواجب أن تتم متابعتها. ومراقبتها. وتنظيمها.

وحاليًا. يتم إعداد تقرير متابعة أسبوعي عن اجتماعات مجموعات العمل. يقدم إلى أعلى المستويات في الحكومة والقطاع الخاص. وبالإضافة إلى هذا. ستجتمع الحكومة والقطاع الخاص كل 90 يومًا لمراجعة الاتفاقات المحددة التي تم التوصل إليها. وإعلانها للجمهور. والمضي قدمًا إلى التنفيذ الفوري لها. على أن تعقد هذه الاجتماعات برئاسة الرئيس أورتيجا. بدايةً في أكتوبر 2007. وبالإضافة إلى ذلك. فإن كل اتفاق سوف ينص بشكل محدد على التسويات والالتزامات التي تعهدت بها الحكومة ومثلو القطاع الخاص.

## التغلب على التحديات، وتغيير التصورات

لقد كان أحد أكبر إنجازات المجلس الأعلى للمؤسسات الخاصة يتمثل في التغيير الذي أحدثته بالنسبة لتصور الحكومة اليسارية عن مجتمع الأعمال. وقدرته على الإسهام في تنمية البلاد. فالحكومة بدأت تدرك أن الجميع يواجه مهمة معقدة تتعلق بالضرائب. والمنافسة. والعودة. وأن هذه القضايا معقدة. ويجب معالجتها بشكل تعاوني.

وتدرك الحكومة الآن أن القطاع الخاص يساهم في خلق فرص للعمل. وفي حشد رأس المال. وبعد العديد من المناقشات رأى المجلس أن الحكومة قد فوجئت وأُعجبت بالطريقة الفعالة للغاية التي تناول بها القطاع الخاص قضايا الاقتصاد. ومقارنته بالتقليد الاقتصادي اليساري فيما يخص التنسيق والتخطيط المركزي.

كان توقيت مشروع أجندة الأعمال الوطنية أحد المقومات التي أدت إلى نجاحه. فالحكومة الجديدة كانت تنطلق إلى تحقيق نجاحات. وإلى الوفاء بوعودها. فبرغم أنها ظلت يسارية. وهذا يعني - من الناحية النظرية - عدم الترحيب بها من جانب مجتمع الأعمال. إلا أنها كانت مستعدة للعمل مع المجلس الأعلى للمؤسسات الخاصة. الذي كانت استراتيجيته - بعد ذلك - هي إقناع الحكومة بفوائد العمل مع القطاع الخاص.

في الماضي. توجه القطاع الخاص إلى الحكومة بقائمة طويلة من المطالب: «نريد تخفيض الضرائب. نريد المزيد من المنح. نريد هذه الإعانات». وعلى العكس من ذلك. عندما اقترب المجلس في بادئ الأمر من الحكومة. قال على وجه التحديد إنه يؤيد الضرائب. ويريد من الحكومة أن تتحمل المسؤولية المالية. ولذا لم تنظر الحكومة إلى مطالب المجلس نفس نظرتها إلى المطالب السابقة للقطاع الخاص. ومن جانبه تعهد المجلس بدعم الاقتصاد وبمساعدة الحكومة. مؤكدًا على أن الشراكة هي أفضل وسيلة لتحقيق الأهداف.

هذا التعهد والالتزام هو مفتاح العمل مع قادة الحكومة. فيجب على القطاع الخاص إدراك أن أفضل وسيلة للعمل مع السياسيين هي مساعدتهم على رؤية أن مجتمع الأعمال يستطيع أن يساعد الساسة في تحقيق أهدافهم. وأن كلا الفريقين - في نهاية المطاف - يعملان تجاه نفس المصلحة الوطنية. لقد كانت استراتيجية المجلس الأعلى للمؤسسات الخاصة هي وضع المصلحة الوطنية أولاً. فوق أي اختلافات أيديولوجية وفلسفية - أيًا كانت - من الممكن أن توجد بين مجتمع الأعمال. وبين حكومة يسارية.

كان المجلس محظوظًا لأنه استطاع أن يعمل على وضع السياسات مع الوزراء وكبار قادة قطاع الأعمال. وقام هؤلاء القادة بتشكيل مجموعات عمل مشتركة تعمل على المستوى التقني والتنفيذي. لجعل السياسات فعالة. وقد وضعت مجموعات

الإطار الملائم بالنسبة للسياسات يأخذ مكانه الصحيح تجاه تغيير حقيقي.

هناك - بطبيعة الحال - قيود وتحديات. ويجب على أي شراكة أن تكون منتبهة - قبل كل شيء - إلى أنها تقوم بتصحيح أي تجاوزات داخلية أو انحرافات من الجانبين. على حد سواء.

مجموعة أخرى من التحديات تسبب حدوثها في إدخال أكبر مجموعات الشركات بنيكاراجوا في عملية الشراكة. فبينما كان قادتها اشتركوا في المجلس الأعلى للمؤسسات الوطنية من خلال الغرف القطاعية، إلا أنهم في السابق لم يلتزموا قط بعمل تلك المنظمة. أما الآن فهم متشاركون ومندمجون على أعلى المستويات. ومن ناحية أخرى. كان هناك تحدٍ في دمج المؤسسات الصغيرة المتناهية الصغر بكفاءة.

حاليًا. يضم المجلس الأعلى للمؤسسات الوطنية كل هذه المجموعات. ويشكل قوة هائلة. إن إدراج الجمعيات والغرف التي تمثل المشروعات الصغيرة - وحتى غير الرسمية منها - تضع المجلس في موضع خاص ومتفرد عن الغرف والجمعيات الأخرى في المنطقة. ويعتقد المجلس أنه قد أسهم في وضع فلسفة وأسلوب تفكير. وفي حل العديد من المشاكل مع هذه المجموعات. ويؤمن المجلس بأنه إن كان بوسع المساعدة في تحسين كفاءة هذه المجموعات. فإن كفاءته الخاصة سوف تتحسن أيضًا. فمن مصلحة الجميع اتخاذ لتكوين قوة مشتركة.

كما أن مهمة المجلس تتعزز من خلال شراكته مع النظام المصرفي في الدولة. فالبنوك تساعد في إيجاد برامج للمشروعات الصغيرة. الأكثر مسئولية وإنتاجية. وبالإضافة إلى ذلك. فهي تعد بديلاً عن بنوك التنمية أو برامج المساعدات الخارجية. وأكثر انسجاماً مع إيجاد حلول خاصة ونوعية بالنسبة للمشاكل المحلية.

## التطلع إلى المستقبل

حسن النوايا ووضوح الرؤية أمر ضروري لتحقيق الأهداف. في

فقد كان هذا بمثابة خطوة كبيرة تجاه السماح للأسواق بأن تعمل بشكل مستقل.

وبالمثل. أصبح القطاع الخاص قد أكثر حساسية تجاه القضايا الاجتماعية. ففي الماضي. جاهل القطاع الخاص المشاكل الاجتماعية في نيكاراغوا. أما الآن فقد أصبحت الشركات أكثر إدراكاً لحقيقة أن هذه المشاكل تؤثر على الجميع. وكذلك على الأهداف الخاصة بهم. وبدأت مجتمعات الأعمال تأخذ موضوع مواطنة الشركات على محمل الجد. مع إطلاق العديد من البرامج الخاصة.

ولضمان استمرارية عملية الشراكة. فمن الأهمية بمكان أن تستقبل الحكومة هذا النجاح ليس باعتباره جزءاً من جهودها فقط. ولكن أيضاً باعتباره نجاحاً مشتركاً. كان لدى الإدارة السابقة برنامجاً مترابطاً للتنمية الوطنية. أعده - إلى حد كبير - مجموعة من البيروقراطيين الدوليين. ورغم أن هذا النهج قد لا يمثل أي خطأ في حد ذاته. إلا أن هذه المجموعة لم تتشاور مع القطاع الخاص المحلي.

ونتيجة لذلك لم ير القطاع الخاص أن هذا البرنامج يتعلق به. ولم يشعر بأنه قد أوفى باحتياجاته. فالبرنامج السابق كان أشبه ما يكون بالوصفة. ورغم أن تلك المقترحات هي قيد المراجعة والتغيير حالياً. إلا أنه عندما تم نشر هذه النتائج. قام معظم من قرأها بوضعها على الرف. الشراكة بمفهوم المجلس الأعلى للمؤسسات الخاصة ليست بمثابة كتابة مثل هذه الخطة للتنمية الوطنية. بل تتمحور - بدلاً عن ذلك - حول برامج ومشاريع عملية موجهة لتحقيق نتائج. وتسعى بشكل فاعل لتنفيذ تغييرات من خلال أجندة الأعمال الوطنية. التي تعمل - قبل أي شيء آخر - بفاعلية: لأنها تعبر عن فكرة أن أهل نيكاراغوا هم الذين يحلون مشاكل نيكاراغوا.

وعلى سبيل المثال. إذا كان هناك في أحد الأعوام مزيد من الاستثمارات. ومزيد من إيجاد فرص للعمل. وتقليل لوظة الفقر. فإن هذا سيعود بالفائدة على الحكومة. وهو ما ينشده القطاع الخاص والحكومة - مزيد من الاستثمار. مزيد من الإنتاج. والتنمية - بصرف النظر عن الانتماء السياسي. وشراكة المجلس الأعلى للمؤسسات الوطنية وتنفيذه لأجندة الأعمال الوطنية. هو بمثابة التأكيد من أن

لقد كان التنسيق الذي قام به المجلس الأعلى للمؤسسات الوطنية هو مفتاح النجاح في خلق خالف بين القطاعين العام والخاص. وقد ساعدت أجندة الأعمال الوطنية الحكومة على أن ترى أن القطاع الخاص يقوم بدعم جودة وفاعلية التشريعات.

ويسعى المجلس إلى نشر المعلومات الاقتصادية الخاصة بالجودة. وهو يقوم بمعالجة وتفسير المعلومات الصادرة من الحكومة إلى مجتمع الأعمال بطريقة غير سياسية، وغير حزبية. حيث تساعد هذه المعلومات الناس على الابتعاد عن تأثير الوعود السياسية لتكون أكثر وعياً بما هو أفضل لقطاع الأعمال.

كما يسعى أيضاً إلى وضع نيكاراغوا وأمريكا اللاتينية داخل السياق الدولي. للتعلم مما قد حدث - من الناحية الاقتصادية - في أماكن مختلفة، وتطبيق تلك المعرفة داخل سياق محلي. والآن هناك فرصة حقيقية لنيكاراجوا، فهذه هي الحكومة الأولى (والتي كان - لسخرية القدر - من المفترض أن تعارض مصالح قطاع الأعمال) التي على استعداد لأن تقول: «حسناً، دعونا ننشئ اللجان الفنية. دعونا نبدأ العمل. دعونا نعمل معاً، فهذا مفيد للوطن». ولم تتح للمجلس أبداً تلك الفرصة للعمل مع حكومة مؤيدة لقطاع الأعمال. والآن لدى المجلس أجندة أعمال وطنية متطورة، ومقترحات قابلة للتنفيذ. وهو يقوم بدور نشط للتأثير في السياسات مقارنة بما كان عليه من مجرد رد فعل. يجب على القطاع الخاص أن يستمر في إثبات أنه شريك مستعد وقادر على التقدم، إنها مسئولية القطاع الخاص أن يقنع الحكومة بأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص أفضل الطرق لإتاحة فرص التغيير الحقيقي.

د. إروين كروجر هو الرئيس السابق للمجلس الأعلى للمؤسسات الوطنية (COSEP)، وهو حالياً عضو في مجلس إدارته، ويعمل بوصفه مستشاراً لمبادرة أجندة الأعمال الوطنية (NBA)، شغل - قبل انتخابه رئيساً للمجلس في عام 2005 - منصب وزير التجارة الخارجية في حكومة فيوليت باريوس دي تشامورو (Violet Barrios de Chamorro). لدى د. إروين كروجر خلفية في قطاع الأعمال. حيث قام بإدارة مشروعات بأمريكا الوسطى لشركات مقرها في الولايات المتحدة، وسويسرا، وفرنسا، ومنها شركة نستله، و بي

مثل هذا النوع من التعاون. وعلى سبيل المثال، فلم تكن نية المجلس الأعلى للمؤسسات الوطنية تتجه نحو معارضة الحكومة. فهدف المجلس كان توحيد الجهود لتكوين قوة مشتركة لعمل شيء إيجابي، للوصول إلى اقتصاد أكثر حيوية وفاعلية من خلال حل المشاكل عبر قيادة قطاع الأعمال. ولا تنحصر مسئولية المجلس فقط في مجرد الدفاع عن مصالح القطاع الخاص، لكنها تتمثل أيضاً في دعم الرفاه الاجتماعي لجميع مواطني نيكاراغوا.

وحيث يلعب المجلس الأعلى للمؤسسات الوطنية دور الصدارة للقطاع الخاص، فإن أحد المجالات التي يتضح فيها ذلك - بشكل خاص - هي الكيفية التي يُنمى من خلالها علاقات هيئته الإدارية، فالمجلس يضم العديد من الغرف المختلفة ذات المصالح المختلفة، وكان أحد التحديات يتمثل في إنضاج رؤية مشتركة لكثير من الأشخاص ذوي مصالح مختلفة، بل وينتمون سياسياً إلى أحزاب مختلفة. ولكونه كياناً غير حزبي، فهو قادر على التركيز على أولوياته: قطاع الأعمال. ومن ثم تُنحى جانباً الخيارات السياسية والمصالح القطاعية داخل المجلس. وخصوصاً داخل مجلس إدارته.

أحد مفاتيح النجاح بالنسبة للمجلس الأعلى للمؤسسات الوطنية تتمثل في ترسيخ الديمقراطية داخل القطاع الخاص. وتشجيع جميع من في مجلس الإدارة على المشاركة. ففي مجتمعات أمريكا اللاتينية، تميل القيادة إلى أن تكون سلطوية، وأقل تشاركية. لكن نهج المجلس يتأسس على مبدأ المشاركة، حتى لو أدى هذا إلى جعل العملية أطول، وأكثر تعقيداً. وتصل درجة المشاركة بالنسبة لمجلس الإدارة خلال الاجتماعات إلى مستوى قياسي يتراوح بين 75% إلى 80%، وهو أعلى كثيراً من المستوى المتوقع الذي يتراوح بين 20% و25%. كما أن مدة الاجتماعات أطول من المعدل المعتاد، وغالباً ما تستمر لمدة ثلاث أو أربع ساعات، يدور خلالها حوار مكثف، أكثر فاعلية بكثير من تبادل القيل والقال السياسي، الذي قد يحدث في أماكن أخرى.

هذا النوع من الحوكمة الداخلية هو مثال جيد للقطاع العام، فرغم أن الأمر قد يستغرق مزيداً من الوقت، إلا أنه - في النهاية - يكون أكثر فاعلية، بدلاً من اتخاذ قرارات مفاجئة، وبدلاً من الاندفاع نحو تحقيق الكثير من الأشياء، يسعى المجلس إلى التأكد من أنه يفعل الشيء الصحيح، بالطريقة الصحيحة.

ان بي بارببا. وهو حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد. وعلى درجة الماجستير في إدارة الأعمال من معهد رينسيلار دي تروي (Rensselaer de Troy) في نيويورك.

الآراء الواردة بهذا المقال تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مركز المشروعات الدولية الخاصة.

يصرح مركز المشروعات الدولية الخاصة بإعادة الطبع، والترجمة، و/أو النشر للمقالات الموجودة على موقع «قضايا الإصلاح الاقتصادي» على شبكة الإنترنت بشرط: (١) الإشارة بشكل مناسب للمؤلف الأصلي وللمركز. (٢) إخطار المركز بمكان وكيفية استخدام هذه المادة. وتقديم نسخة إلى مكتبه بواشنطن عن طريق البريد. أو البريد الإلكتروني أو الفاكس.

يعمل مركز المشروعات الدولية الخاصة «CIPE» على تعزيز الديمقراطية حول العالم. من خلال الإصلاح الاقتصادي الموجه للسوق. المركز جزء من غرفة التجارة الأمريكية في العاصمة واشنطن. ولا يهدف لتحقيق الربح. وهو أحد أربعة معاهد للصندوق الوطني للديمقراطية. وقد دعم المركز ألف مبادرة محلية في أكثر من مائة دولة نامية. تعامل فيها - على مدى ٢٥ عاماً - مع قادة الأعمال. وصناع القرار. والصحفيين. لبناء المؤسسات المدنية الأساسية للمجتمع الديمقراطي. ومن القضايا الأساسية التي يتعرض لها المركز. مكافحة الفساد. والمشاركة في السياسات. وجمعيات الأعمال. وحوكمة الشركات. والحوكمة الديمقراطية. وإتاحة الوصول للمعلومات. والقطاع غير الرسمي. وحقوق الملكية. وحقوق المرأة والشباب. وتدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية برامج مركز المشروعات الدولية الخاصة.